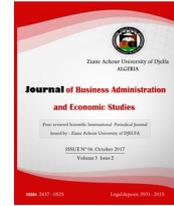




مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

موقع المجلة:

اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980/2017

L'impact de la croissance économique sur le chômage en Algérie, une étude analytique pour la période 1980/2017

محمد حرواش ، Mohamed Harouache^{1*} ، harouache@gmail.com

¹ جامعة البليدة 2 (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2021/03/05 تاريخ القبول: 2022/04/14 تاريخ النشر: 2022/05/01

الكلمات المفتاحية	ملخص
نمو اقتصادي ؛ بطالة ، سياسة تشغيل ؛ عمل.	<p>يهدف من وراء هذه الورقة البحثية الى محاولة القيام بدراسة تحليلية للمؤشرات والمعطيات الاقتصادية المتوفرة على طول الفترة الزمنية 2017/1980 ، وذلك من اجل تفسير وتحديد طبيعة اتجاه العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة ، وتقييم قدرة النمو في التأثير على ظاهرة البطالة والتخفيف من حدتها في منظومة الاقتصاد الوطني . ولانبات صحة الفرضيات المقترحة اونفيها استخدم اسلوب التحليل الوصفي لبيان دور النمو الاقتصادي في التخفيف من حدة البطالة وذلك على ضوء البيانات السنوية التي تغطي الفترة 2017/1980 والمستقاة من الديوان الوطني للإحصاءات والبنك الدولي . وقد توصلنا في آخر البحث الى ان العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة لا تعكس واقع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة عكسية مابين النمو الاقتصادي والبطالة ، بل في الكثير من الاحيان وعلى طول فترة الدراسة لم تظهر اتجاهها محددًا.</p>

تصنيف JEL: F43 ؛ E24 ؛ F66

Resume	Mots clés
<p>Nous visons, à travers ce document de recherche, à tenter d'entreprendre une étude analytique des indicateurs et données économiques disponibles sur la période 1980/2017, afin d'expliquer et de définir la nature de la direction de la relation entre les taux de croissance économique et les taux de chômage, et d'évaluer la capacité de la croissance à influencer le chômage et à réduire sa gravité dans Le système d'économie nationale. Pour démontrer la validité des hypothèses proposées ou leur utilisation, nous avons utilisé une méthode d'analyse descriptive pour indiquer le rôle de la croissance dans la réduction du chômage, à la lumière des données annuelles couvrant la période 1980/2017 du National Bureau of Statistics et de la Banque mondiale. Nous avons constaté à la fin de la recherche que la relation entre la croissance économique et le chômage ne reflète pas la réalité de la théorie économique, qui affirme qu'il existe une relation inverse entre eux, mais dans de nombreux cas et tout au long de la période d'étude n'a pas montré une direction spécifique</p>	<p>Croissance économique ; Chômage ; Politique d'exploitation Travail.</p>

Codes de Classification JEL: F43 ؛ E24 ؛ F66

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: harouache@gmail.com

أ. مقدمة:

تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية تعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية ، وعن وجود خلل في النشاط الاقتصادي ، وهي تعد آفة اجتماعية جد خطيرة تنعكس بصورة سلبية ، وتؤثر على الواقع الاقتصادي للدولة . حيث تعطل القدرات البشرية ، وتبدد فرص النمو ، وتؤدي الى تفشي ظاهرة الفقر . وعليه تسعى جل الدول للتخفيف من حدة البطالة بوضع استراتيجيات وخطط لتحقيق نمو حقيقي في البناء الاقتصادي ، يؤدي الى زيادة عدد فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة السائدة .

تشكل ظاهرة البطالة احدى اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني ، خاصة في السنوات الاخيرة ، نظرا لانعكاساتها العميقة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ولانها تتجم عن تراجع النشاط الاقتصادي ، بمعنى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي تحت مستوى التشغيل الكامل . فان معظم الدراسات والبحوث تؤكد وجود علاقة عكسية بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة السائدة في الاقتصاد .

لذا سنتطرق في هذه الورقة البحثية الى دراسة تحليلية نبين من خلالها اثر التغير في معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2017/1980 .

اشكالية البحث : نستطيع ان نحدد كاشكالية لهذه الدراسة التساؤل الآتي :

ما هو اثر تغير معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2017/1980 ؟

فرضيات البحث : نقتصر في بحثنا هذا على فرضية واحدة رُسِّتْ نوجزها فيما يلي :

توجد علاقة عكسية بين معدلات النمو الاقتصادي وبين معدلات البطالة ، فكلما كان هناك تحسن في معدلات النمو الاقتصادي ، فان معدلات البطالة ستتناقص .

اهداف البحث :

- ✓ مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم البطالة .
 - ✓ معرفة اتجاهات كل من معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في منظومة الاقتصاد الوطني .
 - ✓ تحليل اثر التغير في معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر .
- منهجية البحث : لاثبات صحة فرضية البحث او نفيها استخدمنا اسلوب التحليل الوصفي لبيان اهمية النمو الاقتصادي في تخفيف حدة البطالة في الاقتصاد الوطني .

II. الاطار المفاهيمي للبطالة والنمو الاقتصادي

1 البطالة :

1.1 مفهوم البطالة : تعددت التعاريف التي تناولها الاقتصاديون في تحديد مفهوم البطالة ، فيرى بعضهم ان البطالة تمثل اختلالا بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة (جودة و عيسى، 2010، ص10) ، ويرى آخرون انها عدم المساهمة في الانتاج بصورة اجبارية (حسن، ص380). وحسب دائرة المعارف الامريكية ، فان البطالة هي حالة عدم الاستخدام التام والكلي والتي تشير الى الاشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه .

ويعرف البعض البطالة بالطريقة الشمولية على انها الحالة التي تنطبق على وجود اشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له ، وراغبين فيه ، وباحثين عنه ، وموافقين على العمل بالاجر السائد ، لكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى

المطلوبين ، وذلك في مجتمع معين وخلال فترة زمنية محددة . نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع (عدون و العايب، 2010، ص45).
وعليه يمكن ان نقول ان البطالة هي حالة تعطل جزء من قوة العمل الكلية ، اي زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي .

2.1 انواع البطالة :

هناك عدة انواع للبطالة حسب تفسيرات النظريات الاقتصادية ونذكر منها :

أ. البطالة الدورية : وهي البطالة الناشئة عن التقلبات الاقتصادية ، وهي اجبارية لا ارادية .
ب. البطالة الاحتكاكية (الفنية) : تحدث عندما يترك شخص ما عمله ، ليبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة اجره او الحصول على وضع وظيفي أفضل او رغبة الانتقال من مكان لآخر داخل حدود الدولة . وتعالج من خلال رفع درجة الكفاءة في توفير المعلومات عن الوظائف الشاغرة (عبدالله، 2003، ص32) .
ت. البطالة الهيكلية (التقنية) : تعرف على انها التعطل في القوة العاملة نتيجة لتغير الهياكل الاقتصادية او بمعنى ادق تغير الهيكل الانتاجي ، كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات او التغير في تقنيات الانتاج او الانتقال الى اماكن اخرى للتوطن ، وهذه كلها من نتائج الطفرة التكنولوجية الحالية .
ث. البطالة السافرة (الظاهرة) : هي صورة واضحة للبطالة الاجبارية ، ويقصد بها وجود فائض في الاشخاص الراغبين والقادرين على العمل لكنهم لا يجدون وظائف يعملون بها . وقد تكون البطالة السافرة احتكاكية او هيكلية او دورية ، ومدتها الزمنية قد تطول او تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة والظروف الاقتصادية (زكي، 1998، ص29).

ج. البطالة الموسمية : المقصود بها البطالة الوقتية ، وتحدث بسبب حدث موسمي في صناعات خاصة ، وهي تنشأ بتغير الطلب على العمل كنتيجة لتغير آخر ، مثل ما يحدث في القطاع الزراعي ، حيث يتوقف الانتاج خلال فترات معينة مما يؤدي الى تسريح العمال في فترة توقف الانتاج ، وتعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين و عددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح و عليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل (الدباغ و الجرمود، 2003، ص380) .

ح. البطالة المقنعة : وهي تعني ارتفاع عدد العاملين فعليا عن احتياجات العمل ، بحيث يكون عدد العاملين فعليا اقل من ساعات العمل الرسمية .

خ. البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية : البطالة الاختيارية هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض ارادته عند الاستقالة او عزوفه عن العمل لوجود مصدر آخر للدخل . اما البطالة الاجبارية تحدث عند تسريح العمال بالرغم من رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه وقبولهم له عند مستوى الاجر السائد ، وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية (زكي، 1998، ص30).

3.1 قياس معدل البطالة :معدل البطالة احد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة في رسم السياسات الاقتصادية ، وتقويم فعاليتها ، ولا يمكن معالجة البطالة مالم يكن هناك تصور حقيقي لها ، وعادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة لعدد العاطلين على العمل الى القوة العاملة بالمجتمع عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة الرياضية التالية :

$$\text{معدل البطالة} = \left(\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوة العاملة}} \right) * 100$$

وعلى الرغم من عمومية قانون حساب معدل البطالة فان تطبيقه يختلف من بلد لآخر وذلك لاسباب منها :
 ✓ اختلاف سن دخول العمل بين مختلف دول العالم .

✓ اختلاف فترة الانقطاع عن العمل التي بموجبها يمكن اعتبار الفرد عاطل عن العمل .
 ويختلف معدل البطالة الطبيعي من فترة لآخرى ، وذلك تبعا للزمات الاقتصادية ، كما حدث في الثلاثينات من القرن الماضي وازمة الكساد العظيم ، وايضا في سبعينات وثمانينات القرن الماضي اثر الصدمتين النفطيتين التي تزامن معها ارتفاع في الاسعار ، وانخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدلات البطالة ، حيث بلغ معدل البطالة الطبيعي في بعض البلدان الصناعية من 5 % الى 6 % (عبد الرؤوف و المصري، 2017، ص32) .

2 النمو الاقتصادي :

1.2 مفهوم النمو الاقتصادي :

تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي لما له من صلة بالكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية ، فعرفه البعض على انه الزيادة المستمرة في الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد خلال فترة زمنية معينة (يونس و آخرون، 2002، ص29).

ويرى آخرون ان النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين (Arron, 1999, P09)

فيما يرى الاقتصادي S.Kuznets, 1955 في كتابه - النوا والهيكل الاقتصادي - ان النمو الاقتصادي في الاساس ظاهرة كمية وبالتالي يمكن تعريفه على انه الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي .
 وانطلاقا من هذه التعاريف يمكن ان نلاحظ ان النمو الاقتصادي :

- ✓ يترتب عليه زيادة في الدخل الفردي الحقيقي
- ✓ وهو ظاهرة اقتصادية مستمرة وليست عارضة او مؤقتة
- ✓ وهو يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس الدخل الفردي النقدي

2.2 انواع النمو الاقتصادي :

يتميز النمو الاقتصادي بانواع مختلفة ولعل من ابرزها :

أ. النمو الاقتصادي الموسع : يتحدد بالارتفاع والزيادة في العوامل المتعلقة باليد العاملة ، فالناتج ينمو تبعا للزيادة في اليد العاملة والآلات والمواد الاولية ، مما يؤدي الى نمو في الدخل يكافئ النمو السكاني ، وبالتالي حدوث استقرار في الدخل الفردي (Belattaf, 2010, P15) .

ب. النمو الاقتصادي المكثف : وينتج من الاستعمال الاكثر فعالية للقوى الانتاجية عن طريق استعمال تقنيات الانتاج المتطورة ، والآلات الحديثة والتنظيم الداخلي للانتاج (Belattaf, 2010, P15) .

ت. النمو الطبيعي : ويقصد بهذا النوع ، ذلك الذي يحدث بصورة طبيعية ، ضمن آلية موضوعية للانتقال من نظام اقتصادي الى نظام آخر . كالذي حدث في اوربا عند انتقالها من النظام الاقطاعي الى النظام الرأسمالي (بن ساحة، 2010-2011، ص08).

ث. النمو العابر : هو نمو غير مستقر ، بمعنى انه يظهر فجأة في اقتصاد البلد نتيجة عوامل تكون في معظمها خارجية ، ثم تختفي فجأة ، ويسود هذا النوع بشكل كبير الدول النامية (بن ساحة، 2010-2011، ص08).

3.2 قياس النمو الاقتصادي : هناك عدة معايير نقوم على اساسها بقياس معدل النمو الاقتصادي ومن اهمها معيار متوسط الدخل الذي يعتبر اكثر المعايير صدقا واستخداما عند قياس مستوى النمو الاقتصادي في معظم دول

العالم (عجمية، 2007، ص99). ويقاس النمو الاقتصادي مبدئياً ضمن هذا المعيار باستخدام اسلوبين اساسيين هما :

أ. معدل النمو البسيط : ويقاس هذا المعدل النمو في الدخل الحقيقي بين فترتين زمنيتين ، وهو يستخدم في تقييم الخطط السنوية للحكومة .

$$\text{معدل النمو البسيط} = (GDP_n - GDP_0) / GDP_0$$

حيث :

GDP_n الدخل الحقيقي للفترة الحالية

GDP_0 الدخل الحقيقي للفترة السابقة

ب. معدل النمو المركب : يقاس هذا المعدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية معينة ، وهو يستخدم في تقييم الخطط الحكومية المتوسطة وطويلة الاجل . فاذا كان معدل النمو المركب هو TCC فحسابه يكون وفقاً للمعادلة التالية :

$$TCC = [GDP_n / GDP_0]^{1/n} - 1$$

حيث :

GDP_n متوسط دخل الفرد الحقيقي في نهاية الفترة

GDP_0 متوسط دخل الفرد الحقيقي في بداية الفترة

n عدد السنوات (طول الفترة)

3. العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة:

هناك بعض الأطروحات النظرية التي تؤكد إن النمو والبطالة يسيران جنباً إلى جنب ، وفي مقابل ذلك هناك راي يقول ان الإنتاجية المرتفعة قد تعني عدد اقل من الوظائف ، وفي النقاش العام غالباً ما يكون هناك عدم تمييز مابين زيادة الإنتاج التي يكون سببها الاستغلال المرتفع للطاقة ، وتلك الزيادة التي تعود الى نمو الأجل الطويل ، فإصلاحات سوق العمل التي تقلل من تكاليف الأجر تسبب زيادة الاستخدام ، ومن ثمة نمو الإنتاج كما ان زيادة الإنتاج سترتب عليها تباطؤ تلك الزيادة الناتجة عن تكديس خزين راس المال ، ذلك ان الاستثمار سيكون أكثر ربحية عندما يزداد عائد راس المال ، وهذا من شأنه ان يؤدي الى زيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة الطلب على العمل وتستمر هذه الحالة الى ان يعود العائد راس المال الى مستواه الاصلي (عبد الكريم و منتهى، 2014، ص2) ، هذا الامر يعتبر طبيعياً في التحليل النظري للعلاقة بين النمو وتغير نسبة البطالة ، غير ان ما يحد من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو ونسب البطالة ، فارتفاع النمو ب 2 % لا يؤدي بالضرورة الى ارتفاع معدل البطالة بنفس النسبة ، وكذلك نجد نفس معدلات النمو ليس لها نفس الاثر على البطالة في كل الدول ، فالولايات المتحدة مثلاً تخلق 3 مرات اكثر من مناصب العمل التي يخلقها الاقتصاد الفرنسي ولكن مع نسبة نمو تقل عن تلك التي يحققها الاقتصاد الفرنسي، وهذا يبين رغم وجود علاقة ترابطية بين تغير معدلات النمو وانخفاض معدلات البطالة ، ان نسب التغير في البطالة تختلف ، وكذلك حجم الانخفاض بالنسبة لكل اقتصاد (حسن، ص383).

III. البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980/2017:

1. تطور معدلات البطالة في الاقتصاد الوطني :

تعتبر البطالة من اهم المشاكل التي واجهها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال ، وقد سعت الحكومة جاهدة لتخفيض معدلاتها بمختلف الطرق وبرزها الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي ، والواضح ان الاقتصاد في فترة مابعد الاستقلال مباشرة كان يعاني من البطالة الهيكلية على نطاق واسع ، حيث كانت اليد العاملة آنذاك غير مؤهلة ومركزة في الأرياف بنسبة تقارب او تفوق 70% ، ومع تزايد النزوح الريفي نحو المدن تفاقمت ظاهرة البطالة بشكل كبير جدا وهو ما اثر ولمدة طويلة على سوق العمل وسياسات التشغيل في الجزائر (عبد الكريم و صالي، 2014، ص131).

وبالنظر الى المعطيات المسجلة بالاقتصاد الجزائري ، يمكننا ان نقسم المراحل التي مر بها تطور معدلات البطالة كمايلي :

المرحلة الاولى : وتمتد من سنة 1980 الى سنة 1989 ، تعتبر هذه الفترة امتدادا للاصلاحات التي بدأت في تطبيقها الحكومة بإقرار نظام الاقتصاد المخطط واعتماد سياسة تنمية شاملة كان هدفها الاساسي خلق مناصب عمل والتخفيف من حدة ارتفاع معدلات البطالة ، وقد شهدت هذه الفترة مخططين تمويين ، المخطط الخماسي الاول (1984/1980) تضمن عدة استثمارات واستحوذت المشاريع الصناعية على نسبة 51.59% باعتبارها اهم ضمان للاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات ، وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي وقد انعكس حجم هذه المشاريع الاستثمارية على معطيات الشغل حيث وصل عدد مناصب الشغل المفتوحة الى 384000 منصب سنة 1985 مما ادى الى انخفاض نسبة البطالة الى معدل 9.7% لنفس السنة (الجدول (1) (داكن و بن طجين، 2012، ص179). ثم قامت الحكومة بتدعيم المخطط الخماسي الاول بمخطط خماسي ثاني يمتد من 1985 الى 1989 ، الا ان المعطيات المتعلقة بالتشغيل التي رافقت هذا المخطط كانت مختلفة عما جاء في المخططات السابقة وبالتالي كانت النتائج ايضا مختلفة ، حيث ان اسعار النفط التي بدأت بالانخفاض منذ عام 85 دفعت بالحكومة الى تخفيض قيمة الصادرات من السلع والخدمات واللجوء الى الاستدانة الخارجية وبالتالي ارتفاع حجم المديونية الى مستويات اعلى . وقد كان لهذا الامر تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي عامة وعلى التشغيل والعمالة خاصة ، حيث وصل معدل خلق مناصب العمل الى 74000 منصب سنة 86 ثم انخفض الى 64000 منصب سنة 87 ثم 61000 منصب سنة 88 ليبلغ 59000 منصب سنة 89 لترتفع مقابله معدلات البطالة وينسب عالية (بلفاسمي، 2016-2017، ص244).

الجدول (1) تطور معدل البطالة للفترة 89/84

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989
البطالة %	8.7	9.7	18.4	21.4	21.8	18.1

المصدر: بيانات البنك الدولي

المرحلة الثانية 2000/1990 : مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات شرعت الحكومة الجزائرية في تبني اصلاحات اقتصادية ومالية كان لها الاثر الكبير على التشغيل ، سواء القطاع العام ، او القطاع الخاص ، فالقطاع العام عرف خلال التسعينات تسريح عدد كبير من العمال بلغ اكثر من 400000 منصب عمل نتيجة برامج التصحيح الهيكلي الذي تبنته الحكومة والمفروض من طرف صندوق النقد الدولي ، الامر الذي ادى الى خوصصة

وحل عدد كبير من المؤسسات العمومية في كافة الأنشطة الاقتصادية ، وبالمقابل عرف القطاع الخاص ابتداء من سنة 1990 انتعاشا كبيرا وساهم في خلق عدد كبير من مناصب العمل نتيجة تطوره السريع (شكوري و شبي، 17- 18 مارس ، ص12). والجدير بالذكر ان جل الوظائف التي تم انشاؤها في القطاع الخاص تتميز بكونها مؤقتة تنتهي بمجرد نهاية المشروع او نهاية العقود محددة المدة ، وهذا يمثل حلا ظرفيا لازمة البطالة ، تعود من بعدها معدلات البطالة للارتفاع من جديد . وكما هو موضح في الجدول (2) تميزت هذه الفترة بمعدلات مرتفعة للبطالة ، حيث انتقل معدل البطالة من 19.8 % سنة 1990 الى 28.62 % سنة 1996 ، نتيجة انخفاض مستوى الاستثمارات العمومية وتراجع دور الدولة في وظائف جديدة لاستيعاب جزءا من العاطلين والداخلين الجدد لسوق العمل . والملاحظ انه منذ انطلاق برنامج التعديل الهيكلي لم تتراجع معدلات البطالة ، بل واصلت الارتفاع لتسجل اعلى نسبة لها خلال الفترة بمعدل 29.77% سنة 2000 . وصرحت وزارة العمل في ماي 1998 انه تم فقد مناصب عمل قدر عددها بحوالي 637188 منصب ، اضعف الى ذلك ان الاقتصاد الوطني لم يكن قادرا على خلق ربع الطلب الاضافي المتزايد ، فقد استقر معدل خلق مناصب الشغل في 40 الف منصب شغل خلال 1994 و 1997 ثم واصل هذا الرقم التدهور ليصل الى 27 الف منصب جديد سنويا فقط ، اما فيما يخص العرض فانه تراوح بين 200 الف الى 300 الف عرض جديد كل سنة.

الجدول (2) تطور معدلات البطالة في الجزائر (2000/1990)

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
معدل البطالة	19.8	20.6	24.38	26.23	27.84	31.84	28.62	25.43	26.92	28.45	29.77

المصدر : بيانات البنك الدولي

المرحلة الثالثة (2009/2001) :

تزامنت هذه الفترة مع اطلاق الحكومة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001- 2004 و البرنامج التكميلي لدع النمو 2005- 2009 ، حيث ساهم البرنامج الاول بامتصاص البطالة وسمح بانشاء 751812 منصب شغل منها 464930 منصب دائم و 292882 منصب مؤقت ، وقد استفادت المؤسسات الخاصة بنسبة 96 % من اجمالي المؤسسات البالغ 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004. والملاحظ ان عدد المناصب التي جاء بها برنامج الانعاش الاقتصادي كان اكبر من عدد المناصب المتوقعة ، وبالتالي حقق هذا البرنامج اهدافه في مجال التشغيل بصفة تامة ، رغم ما يقابل هذه المناصب من زوال كونها ناتجة عن السياسة الانفاقية التوسعية المتخذة من اجل تحفيز النمو الاقتصادي ، وبالتالي بقاؤها مرهون باستمرار الانفاق على تلك القطاعات (عقون، 2009-2010، ص69). اما البرنامج الثاني (البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009) فقد استهدفت من خلاله الحكومة تدعيم النمو ورصدت له مبلغا ماليا قدر بـ 4200 مليار دج ليتمكن من استحداث 2 مليون منصب عمل بمختلف انواعه لامتناس العرض الزائد في القوة العاملة . وبالفعل فمن خلال تتبع معدلات البطالة المسجلة خلال سنوات هذه الفترة الجدول (3) نجد انها انخفضت بصفة مستمرة ومطرودة بداية من سنة 2001 اين كانت عند المعدل 27.3 % لتصل الى ادنى مستوياتها 10.2 % سنة 2009 ، وهذا راجع ايضا الى مساهمة بعض القطاعات خاصة البناء والاشغال العمومية في امتصاص عدد كبير من اليد العاملة

الجدول (3) تطور معدلات البطالة في الجزائر (2001 - 2009)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر: بيانات البنك الدولي

المرحلة الرابعة (2010 - 2017) :

وافقت هذه المرحلة بداية برنامج توظيف النمو الاقتصادي الذي كان من ابرز اهدافه خلق مناصب شغل تستوعب حجم الطلب على العمل من قبل الفئة النشطة بالمجتمع الجزائري ، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 360 مليار دج ، بنسبة 1.67 % من المبلغ الاجمالي للبرنامج ، من خلال دعم ادماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني ، واستحداث مؤسسات ونشطات مصغرة . وانطلاقا من بداية هذه المرحلة فقد انخفض عدد العاطلين عن العمل الى 1076000، اي بمعدل 9.96 % ، كما هو موضح في الجدول (4) ثم استمر معدل البطالة على حاله سنة 2011 اي بنسبة 9.96 % ، وفي سنة 2012 ارتفع عدد العاطلين على العمل لترتفع نسبة البطالة فيه الى 10.97 % ، وقد استقرت البطالة في سنة 2013 عند 1.12 مليون بطال اي بنسبة 9.82 % من القوى العاملة مسجلة بذلك انخفاض عن مستواها في السنة الماضية (تقرير البنك المركزي، 2013). وخلال سنة 2014 بلغ عدد البطالين 1214000 بطال ، مسجلا بذلك معدل بطالة قدره 10.21 % مرتفعا عن سنة 2013 وهذا راجع الى الزيادة في عدد خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ، اما في سنة 2015 فقدر عدد البطالين بـ 1.34 مليون ، اي ما يعادل 11.21% من القوى العاملة ، في ارتفاع بنقطة مئوية عن السنة الماضية (تقرير البنك المركزي، 2015). اما في سنة 2016 فقد انخفض معدل البطالة ليصل الى 10.2 % اي ما يقارب 1.27 مليون شخص ، عن السنوات الماضية (تقرير البنك المركزي، 2016) ليرتفع من جديد سنة 2017 ويسجل نسبة 12 % من القوى العاملة اي ما يعادل 1.44 مليون عاطل عن العمل رغم النمو الطفيف خارج قطاع المحروقات (تقرير البنك المركزي، 2017).

الجدول (4) تطور معدلات البطالة في الجزائر (2010 - 2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة %	9.96	9.96	10.97	9.82	10.21	11.21	10.2	12.0

المصدر : بيانات البنك الدولي

2. اتجاهات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1980 - 2017

لقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر تطورات عديدة نتيجة انتقال الحكومة من الاقتصاد المركزي المخطط الى اقتصاد السوق المنفتح عالميا ، وقد عرفت هذه العملية جملة من الإصلاحات تخللتها عدة برامج هادفة كان لها الاثر الكبير على معدلات النمو الاقتصادي نوجزها فيما يلي :

أ. المخطط الخماسي الاول : (1980 - 1984) استهدفت الدولة من وراء هذا المخطط اعادة التوازن بين الاختلالات في التوازنات الاستثمارية الوطنية بين مختلف القطاعات ، وذلك من خلال تبني إستراتيجية النمو المتوازن ، ويتضمن هذا المخطط برنامجا جديدا للاستثمار فقد بلغ فيه اجمالي الاستثمارات 363.6 مليار دج اخذت منه الصناعة 132.2 مليار دج و قطاع المحروقات 49.3 مليار دج ، كما اعطى هذا المخطط اهتماما

بالقطاعات الاخرى مثل الفلاحة ، السكن والهيكل القاعدية الاقتصادية والتربية والتكوين (جميلي، 2010-2011، ص126) . وقد عرف معدل النمو الحقيقي في هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا نتيجة ارتفاع اسعار البترول ، وجملة الاستثمارات التي قامت بها الحكومة ضمن المخطط الخماسي الاول ، و فاق متوسط معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في هذه الفترة 4.2 % وقد وصل الى ذروته بمعدل 5.6% سنة 1984 .

ب. المخطط الخماسي الثاني : (1989/1985) يعتبر امتدادا للمخطط الخماسي الاول الا انه ركز على التحكم في التوازنات المالية الخارجية والداخلية ، وتوسيع القاعدة المادية للانتاج الصناعي ، بتطوير الصناعات التكميلية وصناعة احلال الواردات مع تطوير القطاع الزراعي والري (الجريدة الرسمية، 1985، ص03) (بزازي و معطى الله، 2013). الا ان ازمة النفط العالمية سنة 1986 كان لها الاثر السئ على معدلات النمو خلال هذه الفترة ، فبعدها وصل معدل النمو السنوي المتوسط ازيد من 4% ، خلال المخطط الخماسي الاول انخفض الى 0.4 % سنة 1986 ثم الى - 0.7 % سنة 1987 وظل هكذا الى نهاية الفترة .

ت. برنامج الاستقرار الاقتصادي (1990/1995) : نتيجة الازمة المالية التي واجهت الجزائر اثر الصدمة البترولية سنة 1986 ، وزيادة المديونية الخارجية ، لجأت الحكومة الى هيئة صندوق النقد الدولي لتمويل نشاطها الاقتصادي ، وقد سمح هذا بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19 % عما كانت عليه سنة 1988 ، كما ان الناتج الداخلي الخام ارتفع هو الاخر بنسبة 4.4 % سنة 1989 ، وهذا مايدل على عودة معدلات النمو للانتعاش مجددا ، ولكن بالرغم من الاهداف التي سعت الحكومة الى تحقيقها من وراء هذا البرنامج الا انها لم تحقق كل النتائج المرجوة ، وبالتالي اتجه معدل النمو الى السلبية من جديد حيث انخفض الى -1.2 % سنة 1991 مما دفع الجزائر سنة 1994 للاتفاق مع صندوق النقد الدولي لوضع برنامج جديد للتوازن الاقتصادي يمتد لسنة 2000 .

ث. برنامج التصحيح الهيكلي 2000/1996 : نظرا لعدم نجاعة البرامج الاقتصادية السابقة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وانتعاش النشاط الاقتصادي ، تم الاجماع الحكومي على معالجة كافة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ، بصورة جذرية وذلك باعتماد برنامج التصحيح الهيكلي ، بمثابة تجسيد لاجراءات مسطرة من اجل انعاش الاقتصاد والانتقال الى اقتصاد السوق. وكان من ابرز اهدافه ، تحقيق نمو خارج قطاع المحروقات يفوق الـ 5 % على مدار الثلاث سنوات المقبلة ، مصحوب بخلق مناصب شغل جديدة خلال هذه الفترة ، الا ان معدلات النمو خلال هذه الفترة عرفت تدهورا كبيرا حيث قدر متوسط معدلات النمو لهذه الفترة 3.2 % وهو معدل متواضع قياسا بالامكانات والموارد المتاحة ، وعرف معدل النمو انخفاضا حادا سنة 1997 حيث وصل الى 1.13 % ، ثم شهد ارتفاعا معتبرا 5.1 % سنة 1998 ليواصل تراجع سنة 2000 بنسبة 3.8 % .

ج. برنامج الانعاش الاقتصادي (2001/2004) جاء هذا البرنامج عقب بداية الانفراج في اسعار البترول ، ورصدت له الحكومة مايقارب 7.5 مليار دولار وكان من ابرز اهدافه :

- تحسين المستوى المعيشي للمواطن من خلال توفير مناصب عمل والتقليل من نسبة البطالة
- توفير متطلبات التنمية المحلية من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها دعامة رئيسية لقدرتها
- على الجمع بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية (بزازي و معطى الله، 2013، ص04) .

الجدول (5) التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي

السنوات	المبالغ المالية (مليار دينار)	نسبة المبالغ %
2001	205.4	39.12
2002	185.9	35.41
2003	113.2	21.56
2004	20.5	3.91
المجموع	525	100

لمصدر : البنك المركزي تقرير 2004

الملاحظ من الجدول (5) كبر حجم المبالغ المالية المخصصة خلال 2001 و 2002 وهذا من اجل اعطاء دفعة قوية لعملية الانعاش الاقتصادي . وكان اثر هذا البرنامج على معدلات النمو الاقتصادي ايجابية حيث استمر ارتفاع هذه المعدلات من 3.0 % سنة 2001 الى 5.6 % سنة 2002 و 7.2 % سنة 2003 نتيجة ارتفاع اسعار البترول اثر احداث 11 سبتمبر 2001 ، ليتراجع قليلا سنة 2004 بنسبة 4.3 % الجدول (6) .

الجدول(6) تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2004/2001

2004	2003	2002	2001	
4.3	7.2	5.61	3.01	معدل النمو الاقتصادي

المصدر : بيانات البنك الدولي

ح- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009/2005) : جاء هذا البرنامج اثناء الارتفاع في اسعار النفط الجزائري والذي بلغ حوالي 38.5 دولار للبرميل سنة 2004 ، وكان من ابرز اهدافه ، رفع معدلات النمو الاقتصادي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارها اهم عوامل النمو الاقتصادي (عثماني و بوحسان، 2013، ص9).

الجدول (7) تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009/2005

2009	2008	2007	2006	2005	المؤشر /السنوات
10.5	6.1	6.3	5.6	4.7	معدل النمو خارج قطاع المحروقات
/	2.3 -	0.9 -	2.5 -	5.8	معدل النمو في قطاع المحروقات
2.4	2.4	3.4	1.7	5.9	معدل نمو الناتج الداخلي الخام

المصدر : world bank,opcit,p25

نلاحظ من خلال الجدول (7) ان معدلات النمو الاقتصادي شهدت انخفاضات متتالية طوال الفترة 2009/2005 ، ويرجع ذلك الى تراجع معدل النمو في قطاع المحروقات بسبب تدهور اسعار البترول في السوق العالمية نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بداية من سنة 2006 ، حيث كان الاقتصاد العالمي على ابواب الازمة المالية العالمية ، في حين ان معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا ، وبلغت ذروتها سنة 2009 بمعدل 10.5 % ، وهذا راجع للاثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو .

خ- برنامج توظيف النمو (2010/2014) : خصص لهذا البرنامج مبلغ قدره 21214 مليار دج ، اي ما يعادل 286 مليار دولار ، وهو يشمل شقين اساسيين :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها بمبلغ يقارب 9700 مليار دج ، مايعادل 130 مليار دولار .

- اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11524 مليار دج ، مايعادل 156 مليار دولار .

ولقد ركزت الحكومة في هذا البرنامج على ثلاث محاور رئيسية كما هو موضح في الجدول (8) الجدول (8) التوزيع القطاعي لبرنامج توظيف النمو 2014/2010

البرنامج	المبالغ المخصصة (مليار دج)	%
1 - برنامج تحسين ظروف المعيشة	9903	45.42
2 - برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52
3 - برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05
المجموع	21214	100

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

ولقد سجلت معدلات النمو تحسنا نوعا ما خلال الفترة 2014/2010 اذ سجلت معدلات الناتج الداخلي الخام نسبة 3.6 % سنة 2010 بعد ان كانت 2.4 % لتنتقل الى 2.8 % سنة 2011 ثم 3.4 % سنة 2012 لتستمر في الارتفاع وتصل معدل 3.8 % سنة 2014 ، الجدول (9) .

الجدول (9) تطور معدلات النمو للفترة 2014/2010

2014	2013	2012	2011	2010	
3.79	2.77	3.37	2.89	3.63	معدل النمو

المصدر: بيانات البنك الدولي

د- المخطط الخماسي للتنمية 2019/2015 : يعتبر هذا البرنامج برنامج استثمارات عمومية ، وقد رصدت له الدولة 262 مليار دولار وكان من بين اهم اهدافه (حيدوشي و وعيل، 2017، ص338) :

✓ العمل على احداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام

✓ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات

✓ استحداث مناصب شغل

✓ استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي 7 %

✓ تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة

الا ان الملاحظ من خلال الجدول (10) ان معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة اتسمت بالانخفاض المستمر ابتداء من سنة 2015 حيث سجلت نسبة 3.7 % ثم انخفضت الى 3.3 % سنة 2016 ، لتتخفف اكثر سنة 2017 وتصل الى ادنى حد بنسبة 1.6 % ويرجع هذا التباطؤ في النشاط الاقتصادي الوطني ، المقاس بنمو

اجمالي الناتج الداخلي الحقيقي ، بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات ، وذلك لانخفاض الكبير لاسعارالنفط في السوق العالمية (تقرير البنك المركزي، 2017) .

الجدول (10) تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2019/2015

2019	2018	2017	2016	2015	
/	/	12	10.2	11.21	معدل النمو

المصدر : بيانات البنك الدولي

IV. تحليل اثر تغير معدلات النمو الاقتصادي على البطالة خلال الفترة 2017/1980 :

من خلال معطيات الجدول (11) الذي يمثل تطور معدلات كل من النمو الاقتصادي و البطالة خلال الفترة المقترحة للدراسة ، يمكن تقسيم هذه الفترة الى اربع مراحل :

الجدول (11) تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2017/1980 الوحدة %

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
4.4	1.0 -	0.7 -	0.4	3.7	5.6	5.4	6.4	3.0	0.79	م/النمو
18.1	21.8	21.4	18.4	9.7	8.7	13.1	16.3	15.4	15.8	م/البطالة
1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
3.2	5.1	1.1	4.1	3.8	0.9 -	2.1 -	1.8	1.2 -	0.8	م/النمو
28.45	26.92	25.43	28.62	31.84	27.74	26.23	24.38	20.6	19.8	م/البطالة
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
2.40	2.36	3.37	1.68	5.91	4.30	7.20	5.61	3.01	3.82	م/النمو
10.16	11.33	13.79	12.27	15.27	17.65	23.72	25.90	27.30	29.77	م/البطالة
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
/	/	1.60	3.30	3.76	3.79	2.77	3.37	2.89	3.63	م/النمو
/	/	12.00	10.20	11.21	10.21	9.82	10.97	9.96	9.96	م/البطالة

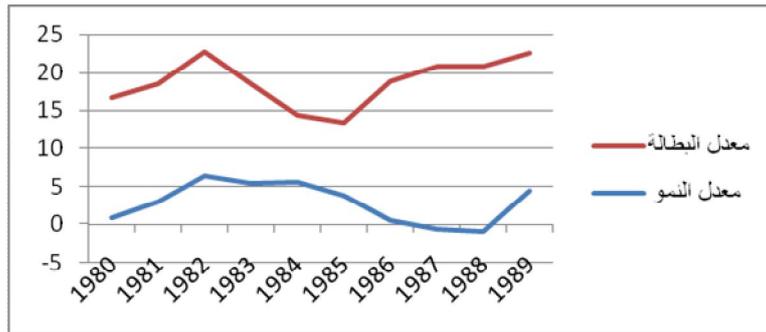
المصدر بيانات البنك الدولي والمعهد الوطني للإحصاء

المرحلة الاولى : تمتد هذه المرحلة من 1980 الى 1989 وهي توافق نهاية مرحلة التخطيط المركز، التي شهدت علاقة عكسية بين النمو والبطالة حيث الارتفاع المستمر للناتج المحلي صاحبه انخفاض مهم في معدلات البطالة ، وبداية مرحلة الاصلاحات الاقتصادية ، التي عرفت تذبذبا ونوعا من عدم الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي حيث نلاحظ من الجدول (11) والشكل (1) ارتفاعا ملحوظا خلال النصف الاول من هذه الفترة وصل ذروته سنة

1982 بمعدل 6.4 % ، اما في النصف الثاني فقد سجل تراجعاً كبيراً لهذه المعدلات وقيم سالبة خاصة في سنتي 1987 و 1988 ، وقد يرجع السبب الرئيسي لذلك ، للازمة النفطية سنة 1986 وانهباء اسعار البترول في السوق العالمية .

اما عن وضعية اتجاه معدلات البطالة خلال هذه الفترة ، فقد عرفت انخفاضا في بداية الفترة الشكل (1) نتيجة الزيادة في حجم العمالة بفضل النسب العالية للاستثمارات القومية والظروف الجذ ملاءمة التي كانت تميز امكانية تمويل النشاطات الاقتصادية . وقد انخفض معدل البطالة الى حده الاقصى سنة 1984 بمعدل 8.7 % . اما في النصف الثاني من هذه الفترة فعرف ارتفاعاً مطرداً من سنة 1986 الى سنة 1989 . وبالتالي فالملاحظ انه في الوقت الذي يزيد فيه معدل النمو الاقتصادي ينخفض معدل البطالة ، اي كما يبينه الشكل (1) كلاهما لا يتبعان نفس الاتجاه في معظم الاحيان ، بمعنى انه كلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي قابلها انخفاض في معدلات البطالة وكلما انخفضت معدلات النمو الاقتصادي قابلها ارتفاع في معدلات البطالة وهي توافق النظرية الاقتصادية عموماً .

الشكل (1) تطور معدل النمو ومعدل البطالة للفترة 1980/1989



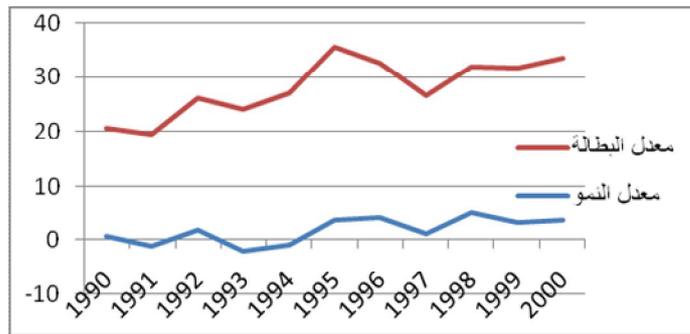
المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (11)

المرحلة الثانية : تمتد هذه المرحلة من سنة 1990 الى سنة 2000 وقد عرفت في بدايتها اصلاحات جذرية في السياسة الاقتصادية للبلاد للتحويل الى اقتصاد السوق ، نتيجة العسر المالي الذي فرضته الزيادة في الديون الخارجية ، وقد شهد الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة ازمة حقيقية بانهباء اسعار النفط في الاسواق العالمية ، الامر الذي انعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي التي عرفت تدهوراً واضحاً بتسجيلها قيماً سالبة في السنوات 1991 ، 1993 و 1994 الجدول (11) اما في سنة 1995 عرف معدل النمو انتعاشاً وبلغ 3.8 % ، كما عرفت سنة 1997 انخفاضاً جديداً في معدل النمو وارجع الخبراء ذلك الى تدهور الظروف المناخية التي ادت الى انخفاض الانتاج الزراعي بـ 24 % ، اما خلال 1998 ، 1999 ، 2000 فقد عرفت معدلات النمو نوعاً من الاستقرار ، وهذا راجع الى السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة من جهة وارتفاع اسعار البترول من جهة اخرى .

اما بالنسبة لمعدلات البطالة فقد تميزت كما يبدو من الجدول (11) بمعدلات مرتفعة ، حيث انتقل معدل اجمالي البطالة من 19.8 % سنة 1990 الى 31.84 % سنة 1995 ، والسبب يعود لخفض الدولة للاستثمارات العمومية

(انخفاض في معدل النمو الاقتصادي) ، وتراجع دورها في خلق وظائف جديدة لاستيعاب جزء من العاطلين والداخلين الجدد لسوق العمل ، كون التشغيل يعتمد على الاستثمار .
والواضح من هذا ، ومن مشاهدة الشكل (2) ان معدلات النمو و معدلات البطالة ينحيان منحى واحد اي انهما يتبعان نفس الاتجاه ، وبالتالي كلما كان هناك ارتفاع في معدل النمو قابله ارتفاع في معدل البطالة ، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

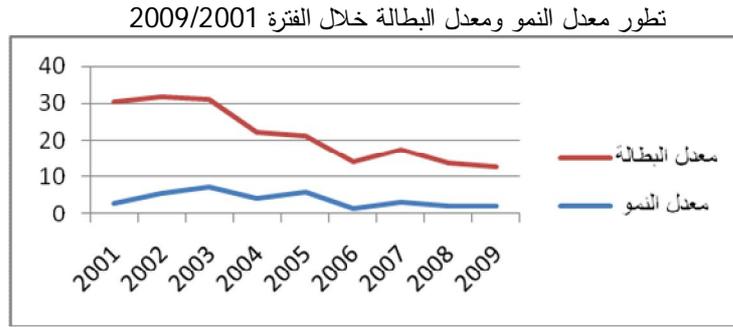
الشكل (2) تطور معدل النمو ومعدل البطالة للفترة 2000/1990



المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (11)

المرحلة الثالثة : وتمتد هذه المرحلة من سنة 2001 الى سنة 2009 وهي توافق مرحلة برامج الانعاش الاقتصادي التي طبقتها الحكومة الجزائرية ، وقد سجل فيها معدلات نمو ايجابية بعد فترة الانكماش الاقتصادي والنمو المتدني خلال التسعينات من القرن الماضي ، والتي يمكن ارجاعها بشكل اساسي الى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية ، حيث انتقل معدل النمو من 3.01 % المسجلة سنة 2001 الى اعلى نسبة له خلال هذه الفترة 7.2 % المسجلة سنة 2003 ، الا ان تداعيات الازمة المالية سنة 2008 اثرت سلبا على معدلات النمو في آخر المرحلة ، حيث نجدها قد انخفضت بداية من سنة 2006 الى غاية 2009 حسب المعدلات الموافقة (1.68% ، 3.37 % ، 2.36 % ، 2.4 %) الجدول (11) .

اما بالنسبة للبطالة فقد تميزت هذه المرحلة بالتراجع الواضح في معظم فتراتنا ، فقد سجلت النسبة 27.3 % سنة 2001 كأعلى قيمة وصلت لها في هذه المرحلة ، ثم بدأت بالانخفاض تواترا الى ان وصلت الى ادنى معدل لها في نهاية المرحلة اي سنة 2009 بمعدل 10.16 % ، ونجدها قد اتخذت الاتجاه التنازلي في معظم الاوقات ، ويرجع الفضل في هذا الى الارتفاع الكبير في اسعار النفط وتبني الحكومة لبرنامج الانعاش الاقتصادي الذي كان له اثرا ايجابيا على سوق العمل ، مما ادى الى تقليص حجم البطالة .
والملاحظ من الشكل (3) ان هناك علاقة عكسية تربط ما بين المتغيرين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ، فاي زيادة في الناتج المحلي الحقيقي يواظقه انخفاض في معدلات البطالة ، واي انخفاض في الناتج المحلي الحقيقي يواظقه ارتفاع في معدلات البطالة ، وهذا نجده يوافق النظرية الاقتصادية .

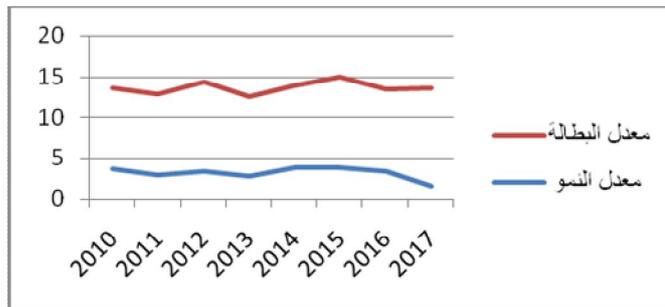


المصدر : بناء على معطيات الجدول (11)

المرحلة الرابعة : وهي تمتد من سنة 2010 الى غاية سنة 2017 وافقت هذه المرحلة كل من برنامج توظيف النمو 2014/2010 وبرنامج المخطط الخماسي للتنمية 2019/2015 ونظرا للدعم المالي الذي وجهته الحكومة لهذه البرامج سجل تحسن طفيف في معدلات النمو في بداية هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة السابقة ، وقد تراوحت هذه المعدلات بين الارتفاع والانخفاض اذ سجلت سنة 2010 نسبة 3.63 % ، انخفضت سنة 2011 الى 2.89 % ، ثم ارتفعت سنة 2012 الى 3.37 % ، لتتخف من جديد الى 2.77 % سنة 2013 وتستقر سنتي 2014 و 2015 عند النسبة 3.7 % ، ثم تتخف الى 3.3 % سنة 2016 وتستمر بالانخفاض سنة 2017 لتسجل 1.6 % وهي نسبة جد منخفضة وهذا يعود الى التراجع القوي لاسعار النفط في الاسواق العالمية .

اما فيما يخص معدلات البطالة فقد تميزت في هذه المرحلة بالانخفاض الواضح ، حيث سجل سنتي 2010 و 2011 نسبة 9.96 % لترتفع قليلا الى 10.97 % سنة 2012 ، ثم تتخف الى ادنى معدل لها سنة 2013 بنسبة 9.82 % ، لتبدأ بعدها بالارتفاع التدريجي الى ان تصل الى معدل 12.0 % سنة 2017 والملاحظ من الشكل (4) ان في الوقت الذي يزيد فيه معدل النمو ينخفض عرض التشغيل وتزيد معدلات البطالة ، وبالتالي نجد انهما يتبعان نفس الاتجاه في معظم الأوقات ، وعموما وخلال هذه المرحلة فان التغيير في معدلات النمو الاقتصادي يأخذ نفس الاتجاه مع التغيير الحاصل في معدلات البطالة .

الشكل (4) تطور معدل النمو ومعدل البطالة خلال الفترة 2017/2010



المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (11)

وكخلاصة لمسار النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الوطني وبالتحديد للفترة 2017/1980 ، فاننا نلاحظ ومن خلال الشكل (5) الذي يمثل تطور معدلات النمو ومعدلات البطالة على طول فترة الدراسة ، ان هناك تأثير متذبذب لمعدل النمو الذي نجده يتحرك اجمالا بين النسبتين 0.62% و 5.08% بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.85%

خلال طول فترة الدراسة الجدول (13) ، على معدل البطالة يظهر احيانا بصورة عكسية و احيانا اخرى يأخذ نفس الاتجاه ، منافيا بذلك جوهر النظرية الاقتصادية . لكن عند النظر في متوسط معدل النمو والبطالة للمراحل الاربعة التي مر بها المتغيرين في الجزائر ، يظهر احيانا ان هناك تأثير عكسي بينهما الشكل (6) فكلما اتجه متوسط معدل النمو نحو الاعلى قابله انخفاض في متوسط معدل البطالة ، حيث نلاحظ من الجدول (12) انه عندما كان متوسط معدل النمو الاقتصادي عند القيمة 2.8 % في الفترة الاولى ، وكان متوسط معدل البطالة عند القيمة 15.87 % ، انخفض الاول الى القيمة 1.77 % في المرحلة الثانية فقابله الثاني بالارتفاع الى القيمة 26.34 % في نفس المرحلة ، ثم ارتفع متوسط معدل النمو الاقتصادي في الفترة الثالثة الى القيمة 3.98 % وانخفض متوسط معدل البطالة لنفس المرحلة الى القيمة 17.48 % ، وعندما استمر متوسط معدل النمو الاقتصادي بالارتفاع الطفيف في المرحلة الرابعة ليصل الى 3.14 % وافقه انخفاض كبير في متوسط معدل البطالة لنفس المرحلة حيث نزل الى القيمة 10.54 % وهذا نجده يوافق ظاهريا النظرية الاقتصادية .

وتجدر الاشارة الى ان عدم التوافق التام لهذه العلاقة نمو / بطالة للنظرية الاقتصادية في الاقتصاد الوطني يرجع الى كون السياسات الاقتصادية في الجزائر ، الموجهة لدعم النمو الاقتصادي ، تساعد على زيادة النمو دون ان يكون لها الفعالية اللازمة للتخفيض من معدلات البطالة ، وذلك لتركز معظم المشاريع الاستثمارية في القطاع النفطي ، الذي يتميز بنقص الكثافة في العمالة عكس القطاعات الاخرى ، الامر الذي يجعل نموه غير مؤثر بشكل فعال على معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري . زيادة على ذلك فان نوعية البطالة التي تميز الاقتصاد الوطني ليست بطالة دورية ناشئة عن الدورة الاقتصادية ، بل هي كما يرى الكثير من الاختصاصيين بطالة هيكلية واحتكاكية ، ناتجة عن التغيرات الاقتصادية التي لا يصحبها تغير في التعليم والتدريب للأفراد ، ما يعني ان الافراد العاطلين عن العمل ليس بسبب حالة الركود الاقتصادي (فائض في الانتاج) ، بل لانهم لا يملكون المهارات اللازمة للقيام بالوظائف المتاحة ، وعليه فان نمو الناتج المحلي الجمالي الحقيقي لا يساهم في التخفيف من حدة ارتفاع معدلات البطالة.

الجدول (12) تطور متوسط معدل النمو ومتوسط معدل البطالة خلال الفترة 1980 / 2017

المرحلة 4 2017/2010		المرحلة 3 2009/2001		المرحلة 2 2000/1990		المرحلة 1 1989/1980		
var	mean	var	mean	var	mean	var	mean	
0.53	3.14	3.57	3.98	5.91	1.77	7.49	2.8	متوسط معدل النمو الاقتصادي
0.6	10.54	42.91	17.48	13.43	26.34	19.41	15.87	متوسط معدل البطالة %

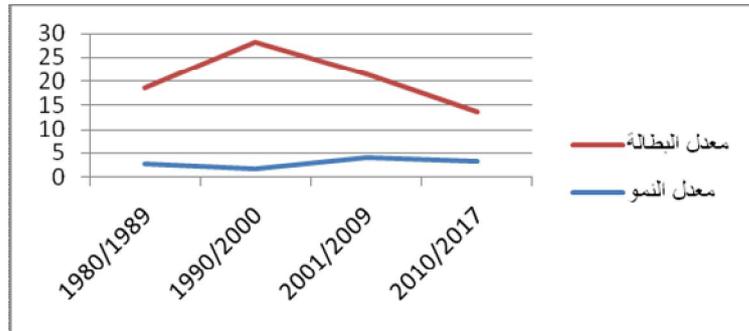
المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (11)

الجدول (13) المتوسط والتباين والانحراف المعياري لمعدل النمو ومعدل البطالة للفترة 2017/1980

الانحراف المعياري	التباين var	المتوسط mean	
2.23	4.97	2.85	معدل النمو الاقتصاد
7.19	51.73	18.16	معدل البطالة

بالاعتماد على بيانات الجدول (11)

الشكل (6) منحنى متوسط معدل النمو ومتوسط معدل البطالة للفترة 2017/1980



المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (12)

V. الخاتمة :

ان المعطيات والبيانات حول المتغيرين (النمو والبطالة) على طول فترة الدراسة 2017/1980 لم تأخذ اتجاهها محددًا بل كانت في حالة تذبذب حيث اظهرت في فترات انهما كانا يتخذان نفس الاتجاه وهذا امرًا يتعارض مع النظرية الاقتصادية التي ترى ان العلاقة بين النمو والبطالة علاقة عكسية ، وايدت ذلك عدة دراسات ، وفي فترات اخرى ظهرت فعلا العلاقة العكسية بين المتغيرين ، لكن عندما كان يسجل ارتفاع في معدل النمو فان معدل البطالة يستجيب بالانخفاض بقيم ضعيفة جدا ، وهذا يعني ان العلاقة بين المتغيرين وان كانت في الاتجاه الصحيح فان اثر النمو كان ضعيفا جدا على معدلات البطالة وقد يرجع ذلك لعدة اسباب نذكر منها :

- ان محدودية سياسة الائتلاف الحكومي في التخفيف من حدة البطالة يبقى تأثيرها على المدى القصير ولايمس بشكل كاف معدل البطالة الكلي ، وعليه فان النمو لن يساعد كثيرا في التخفيف من حدة البطالة
- ان العلاقة بين النمو ومعدلات البطالة تظهر علاقة باتجاه واحد بسبب الارتباط بين الناتج ومعدل البطالة في الاقتصاد الوطني لاعتماده على قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الحقيقي مما يحد من قدرة الاقتصاد في امتصاص الزيادة المسجلة في عرض العمل .
- عدم مرونة سوق العمل ، وسيطرة الحكومة بوصفها المصدر الرئيسي للطلب على اليد العاملة ، السبب الذي جعل البطالة اقل استجابة للتغير في معدلات النمو الاقتصادي .

وفي الاخير نستخلص من هذه الدراسة ان السياسات الاقتصادية المتعلقة بالتشغيل والطلب على اليد العاملة ، لن يكون لها تاثير واضح في خفض معدلات البطالة ، الا باتباع سياسات اقتصادية تمس مرونة وهيكل الاقتصاد ككل ، والقيام باصلاحات جذرية لمؤسسات سوق العمل ، ليكون لها الاثر الفاعل والايجابي على الاقتصاد الوطني .

VI. قائمة المراجع :

- 1- Arron, J. (1999). Les theories de la croissance. Paris: edition du seuil.
- 2- Belattaf, M. (2010). economie du developpement. Alger: office des publications universitaires.
- 3- الجريدة الرسمية. (1985). الجريدة الرسمية ، القانون 84 - 22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 ، السنة 22 ، العدد الاول.
- 4- المدهون حسن. (بلا تاريخ). العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 2014/1980 . مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، جامعة الجزائر 3 .
- 5- انيسة عثمانى، و لامية بوحسان. (2013). دراسة قياسية لاثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر ، الملتنقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية ، سطيف 1 ، الايام 11 ، 12 مارس .
- 6- بشير الدباغ، و عبد الجبار الجرمود. (2003). مقدمة في الاقتصاد الكلي . الاردن : الطبعة الاولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 7- تقرير البنك المركزي. (2013).
- 8- تقرير البنك المركزي. (2015).
- 9- تقرير البنك المركزي. (2016).
- 10- تقرير البنك المركزي. (2017).
- 11- جريد محمد عبدالله. (2003). العولمة والبطالة والنمو والفقير . المؤسسة العربية .
- 12- رمزي زكي. (1998). ، الاقتصاد السياسي للبطالة. الكويت : لمجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.
- 13- زهير جميلي. (2010-2011). دور الدولة في ظل العولمة - دراسة حالة الجزائر . ام البواقي: رسالة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي .

- 14- سامية بزاري، و خير الدين معطى الله. (2013). البرامج التنموية وآثارها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الجزائر خلال 2004/2001، ملتقى دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، ايام 11، 12 مارس.
- 15- سليم عقون. (2010-2009). قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية وتحليلية لحالة الجزائر. سطيف: رسالة ماجستير تخصص تقنيات كمية ن جامعة فرحات عباس.
- 16- سمية بلقاسمي. (2016-2017). اشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم. الجزائر: اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1.
- 17- طارق عبد الرؤوف، و ايهاب عيسى المصري. (2017). البطالة، مفهومها، اسبابها، خصائصها. مصر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
- 18- عاشور حيدوشي، و ميلود وعيل. (2017). اثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس.
- 19- عبد الغني داكن، و محمد عبد الرحمن بن طجين. (2012). دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال 08/70. مجلة الباحث العدد 10.
- 20- عبد الله محمد عبد الكريم، و زهير محسن منتهى. (2014). قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق 2010/1970. مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 98.
- 21- فدوة هلال جودة، و رجاء عبالله عيسى. (2010). العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق. مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12 العدد 3، جامعة البصرة، العراق.
- 22- فضيل عبد الكريم، و محمد صالي. (2014). النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 17.
- 23- محمد شكوري، و عبد الرحيم شبي. (17-18 مارس). البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية واقتصادية. المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية، امعة القاهرة، مصر.
- 24- محمد عبد العزيز عجمية. (2007). التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق. مصر: الدار الجامعية.

- 25- محمد يونس، و آخرون. (2002). مبادئ الاقتصاد الكلي . الدار الجامعية الاسكندرية : مصر .
- 26- مصطفى بن ساحة. (2010-2011). اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، . جامعة غرداية: رسالة ماجستير .
- 27- ناصر دادي عدون، و عبد الرحمان العايب. (2010). البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .